الأمم المتحدة
S/2017/267
مجلس الأمن
Distr.: General
4 April 2017
Arabic
Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام السابع والثلاثين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/244).

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على الشواغل التي سبق وأن أثارتها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتعرب عن أسفها لاستمرار الأمانة العامة في اتباع النهج السلبي ذاته في إعداد التقرير وتجاهلها للأسباب الحقيقية لمعاناة السوريين ومسألة وصول المساعدات الإنسانية، وفي مقدمتها انتشار الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب بدعم من حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة مثل تركيا والسعودية وقطر بشكل خاص، واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى بفرض تدابير قسرية اقتصادية أحادية الجانب على الشعب السوري، وعرقلة بعض الدول المنتفعة من إطالة أمد الأزمة السورية لجهود الحل السياسي السلمي.

وفيما يلي أبرز ملاحظات حكومة الجمهورية العربية السورية على التقرير الحالي السابع والثلاثين للأمانة العامة:

١ - أغفل معدو التقرير الدور الكبير والرئيسي الذي تضطلع به الدولة السورية ومؤسساتها لتوفير الخدمات الأساسية وتقديم المساعدات والدعم لجميع السوريين دون أي تمييز لتعزيز الصمود وتجاوز هذه الأزمة. كما أغفل معدو التقرير الجهود الكبيرة والتسهيلات التي قدمتها الحكومة السورية للسوريين الذين هربوا من إرهاب الجماعات الإرهابية المسلحة،

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومنها التسهيلات التي قدمت لإجلاء المدنيين الذين هربوا من أحياء حلب الشرقية إلى الأحياء الغربية من المدينة وتقديم المساعدات الغذائية والطبية والتعليمية والمأوى الملائم لهم.

٢ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على واجبها الدستوري والقانوني، الذي تكفله التشريعات الوطنية والقانون الدولي، بالدفاع عن شعبها ضد إرهاب تنظيمي ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية متعددة التسميات والولاءات. وإن هذا الجهد السوري الكبير هو العامل الأساس الذي يمهد لنجاح العمل الإنساني في سورية.

٣ - تجدد الحكومة السورية تأكيد التزامها التام، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني خاصة لناحية ضمان حماية وأمن المدنيين وسلامة المنشآت الخدمية والمدنية كالمشافي والمدارس.

٤ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على التزامها باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو الاتفاق الذي لم يلق أي التزام من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي استمرت بانتهاكه وارتكاب جرائم إرهابية وحشية وشن هجمات انتحارية ضد المدنيين والمرافق الخدمية في عدة مناطق في محافظات دمشق وريف دمشق وحماه ودرعا واللاذقية وحمص وغيرها، كما استهدفت بقذائف الهاون وغيرها المدنيين في العديد من المدن والمحافظات، وذهب ضحيتها العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى والمصابين.

٥ - تشدد الحكومة السورية على ضرورة عدم اعتماد الأمانة العامة على مصادر وهمية، وعدم الاعتماد على ما يسمى ''المصادر المفتوحة'' ومصادر أخرى مسيسة داعمة للجماعات الإرهابية ولا مصداقية لها يرتكز اهتمام مروجيها على توجيه الاتهامات الباطلة للحكومة السورية وحلفائها. وتعد تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأسف مثالا للتقارير المخالفة للواقع والمستندة إلى أكاذيب ومزاعم الجماعات الإرهابية المسلحة وداعميها وحماتها من أطراف وحكومات في المنطقة وخارجها وكيانات مصطنعة من قبيل ما يسمى بـ ''القبعات البيضاء''.

٦ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على أهمية توقف معدّي التقرير عن الاستمرار في السقوط في ذات الخطأ القانوني المتمثل بتسمية الجماعات الإرهابية المسلحة بـ ''المعارضة المسلحة من غير الدول''، رغم علمهم بحقيقة هذه الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' الإرهابيين، والتي تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وتستخدم قطع المياه عن المدنيين كأداة حرب وعقاب جماعي وابتزاز، وتستهدف المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان بقذائف الهاون والدبابات والصواريخ والسيارات المفخخة، ويقوم عناصرها بأعمال التعذيب والخطف والقتل والتخريب.

٧ - تأسف الحكومة السورية لاستمرار معدي التقرير في الترويج لعمليات ما يسمى بـ ''التحالف الدولي'' وحلفائه وعمليات ما يسمى ''درع الفرات''، وتغاضيهم المتعمد عما تتسبب به هذه العمليات من إزهاق لأرواح المدنيين الأبرياء في شمال وشرق سورية، وتخريب ودمار هائلين في البنى التحتية السورية، خاصة لآبار النفط والغاز والسدود والجسور ومصادر المياه والطاقة. ولعل آخر الأمثلة على هذه العمليات كان استهداف ''التحالف الدولي'' وحلفائه للجسور الرئيسية في المحافظات الشرقية من سورية، ومنها جسر الرقة الجديد، وقيامه باستهداف السدود القائمة على نهر الفرات ومحيطها الجغرافي، الأمر الذي ينذر بكارثة بيئية وإنسانية واقتصادية كبيرة تهدد حياة السوريين الذين يعيشون في تلك المناطق وقراهم وموارد رزقهم، كما ستطال آثارها الكارثية أبناء العراق الشقيق. إن هذه الآثار الكارثية تستوجب قيام الأمانة العامة بمسؤولياتها لإطلاع المجتمع الدولي على آثار عمليات ما يسمى ''التحالف الدولي'' بدقة، والتي يتمثل بعضها في زيادة الضغوط المعيشية والاجتماعية على السوريين والإضرار بمكتسبات الشعب السوري ومقدراته التنموية ومصادر دعم تمويل إعادة الإعمار.

٨ - تأسف الحكومة السورية لاستخدام معدي التقرير لغة سلبية ضبابية في الفقرة ١١ من التقرير التي تتحدث عن حركات نزوح سكاني من منطقة ''الخفسة'' بريف حلب ''نتيجة العمليات التي قامت بها الحكومة السورية''، بينما تناسى معدو التقرير بشكل معيب الإشارة إلى أن تحرير الحكومة السورية لتلك المنطقة من تنظيم ''داعش'' الإرهابي قد أدى لإعادة ضخ مياه الشرب من محطة ''الخفسة'' إلى ملايين المدنيين في محافظة حلب.

٩ - تأسف الحكومة السورية للطريقة المضللة التي اعتمدها معدو التقرير في الشكل الأول المتضمن ''التواريخ الرئيسية في شهر شباط/فبراير''، حيث يقتضي احترام معدّي التقرير لولايتهم وللمهنية والموضوعية استكمال وتوثيق معلوماتهم بشأن الحدث الذي وقع بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ من خلال الإشارة إلى أن عناصر تنظيم ''داعش'' هم من قطع المياه عن حلب وما حولها، وأن من دمر جسر المغلة في الرقة هو ''التحالف الدولي'' والقوى المتحالفة معه، وأن المناطق الواقعة في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق هي ''محاصرة من الداخل'' من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي تتخذ من مدنيي تلك المناطق دروعا بشرية.

١٠ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على مسؤوليتها الحصرية في ضمان الحماية للسوريين، وأن على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، احترام هذا المبدأ والعمل وفقه، وممارسة الضغط على الحكومات التي انتهكت حقوق السوريين باستخدامها الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية.

١١ - تذكّر الحكومة السورية الأمانة العامة بضرورة التوقف عن التغاضي عن الجهود والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة السورية لإتمام حملات التلقيح في سورية.

١٢ - تؤكد الحكومة السورية أن لا ولاية للأمانة العامة بسرد معلومات عن محافظات سورية معينة، كإيرادها لمعلومات غير صحيحة ومسيسة عن محافظة درعا. فالأجدى أن تتحدث الأمانة العامة عن معاناة المدنيين في محافظة درعا من جراء العمليات الإرهابية وممارسات ''جبهة النصرة'' والجماعات المسلحة المتحالفة معها.

١٣ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على رفضها الشديد لاستمرار الأمانة العامة في الفقرة ٣٠ بمحاباة الحكومة التركية والتستر عن الأهداف الحقيقية الكامنة وراء إغلاق الحكومة التركية المتعمد لمعبر نصيبين الحدودي ورفضها الموافقة على طلبات الأمم المتحدة لإدخال مساعدات إنسانية إلى محافظة الحسكة عبره، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بهدف زيادة معاناة المدنيين السوريين في محافظة الحسكة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، لا سيما تنظيم ''داعش''. ونشير في هذا الصدد إلى إعلام الحكومة السورية للمنسق المقيم بموافقتها على إعادة فتح معبر ''نصيبين'' على أن يتم إدخال المساعدات الإنسانية عبره بالتنسيق مع الحكومة السورية من خلال السيد محافظ الحسكة وأن يتم توزيع تلك المساعدات الإنسانية عبر اللجنة الفرعية للإغاثة في الحسكة. إلا أن الحكومة التركية لا تزال ترفض التجاوب مع طلبات الأمم المتحدة لفتح المعبر، والأمم المتحدة لم تقم بأي تحرك جدي مراعاة لمشاعر الحكومة التركية.

١٤ - قامت الحكومة السورية بتيسير إجلاء المرضى وتقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية دون تمييز. وجرى مؤخرا إيصال المساعدات الإنسانية إلى بلدات كفريا والفوعا ومضايا والزبداني إلى جانب مناطق أخرى عديدة من المناطق التي تصفها الأمم المتحدة بـ ''المحاصرة'' و ''صعبة الوصول''.

١٥ - تؤكد الحكومة السورية بأنها وافقت على إدخال المواد الطبية ضمن القوافل المشتركة بين الوكالات إضافة إلى الطلبات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة العاملة في سورية بعكس الادعاءات الواردة في الفقرة ٢٢ من التقرير.

١٦ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على مطالباتها السابقة للأمانة العامة بضرورة الالتزام بولايتها في الإبلاغ عن معاناة السوريين اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا نتيجة استمرار فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتدابيرها القسرية الاقتصادية أحادية الجانب ضد القطاعات الرئيسية التي تقدم الخدمات الأساسية لمعيشة الشعب السوري ومتطلبات العمليات الإغاثية كالصحة والكهرباء والطاقة والتجارة والتمويل والتحويلات المالية. وتؤكد الحكومة السورية أن استمرار التغاضي المتعمد عن هذه المسألة الجوهرية يُفسر على أنه دعم لانتهاك حكومات الدول التي تفرض تلك التدابير الانفرادية الاقتصادية والمالية

والتجارية على سورية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة التي تؤكد على عدم شرعية التدابير القسرية الانفرادية وتطالب بإلغائها.

١٧ - تؤكد الحكومة السورية على شواغلها السابقة بشأن إيراد معدي التقرير معلومات مغلوطة، ومن أمثلة ذلك:

- منحت الحكومة السورية موافقتها للجانب الأممي على خطة تسيير القوافل لشهر شباط/فبراير بمذكرة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وليس ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ كما ورد في الفقرة ٢٨ من التقرير.
- وافقت الحكومة السورية منذ بداية العام الجاري على طلبين لمنظمة الصحة العالمية، كان أولهما السماح للمنظمة بإدخال مساعدات طبية تتضمن جلسات غسيل كلى إلى دوما بريف دمشق، وثانيهما السماح للمنظمة بإرسال مساعدات طبية لمحافظة الحسكة.
- وافقت الحكومة السورية حتى تاريخه لـ ٢٥ منظمة غير حكومية دولية للعمل بالشأن الإنساني والإغاثي في سورية، وتحظى تلك المنظمات بالتسهيلات اللازمة لعملها وفق القوانين الوطنية السورية.
- وافقت الحكومة السورية على منح أكثر من ١ ٤٠٠ تأشيرة دخول لموظفي الأمم المتحدة خلال العام ٢٠١٦، ووافقت خلال شهر شباط/فبراير على ٤٦ طلبا لمنح تأشيرات دخول إلى سورية (ليس ٢٦ فقط كما ورد في التقرير)، ووافقت على ٦٥ طلب لتجديد إقامة (ليس ٣٣ فقط كما ورد في التقرير).

١٨ - تذكّر الحكومة السورية الأمانة العامة بأن المسؤول عن استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم ''اليرموك'' ومناطق أخرى هو تنظيم ''داعش'' الإرهابي الذي منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم والمناطق المجاورة له منذ العام الماضي ٢٠١٦.

١٩ - ترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بالترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على موقفها المتمثل بعدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة. وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين.

٢٠ - تؤكد الحكومة السورية على أن آلية الرصد الأممية لا تستطيع القيام بواجبها، بل هي عاجزة حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها من المدنيين. كما تذكّر بأن معابر باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية

هي نفس المعابر التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدة استمرار معدي التقرير بمحاباة تركيا والأردن في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود. وتعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقا.

٢١ - تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري، وبقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة، وتؤكد الحكومة السورية على أنها تحارب الإرهاب من أجل التوصل إلى حل سياسي ولضمان تسهيل وصول مساعدات إنسانية أكبر للسوريين المحتاجين. وتذكّر بأن نجاح المسار السياسي وتحسن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيدا عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري دون أي سند قانوني أو أخلاقي. وتؤكد على الدور البنّاء الذي قامت به الحكومة السورية في إنجاح اجتماعات الأستانة وتثبيت وقف الأعمال العدائية، إضافة إلى هدف الحكومة السورية المتمثل في إنجاح مباحثات جنيف الحالية.

٢٢ - تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها لمجلس الأمن، بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

وآمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر **منذر**
الوزير المفوض
القائم بالأعمال بالنيابة